جامعة د/ يحي فارس المدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مناهج البحث العلمي للسداسي الأول لطلبة السنة الأولى ماستر

قانون عقاري2024/2023

د/موزاوي عقيلة
d.mouzaouiakila@gmail.com

مخطط المحاضرة للسداسي الأول نتناول فيها :

مدخل تمهيدي الى البحث العلمي(المفهوم والوظائف والخصائص)

المحور الأول: مدخل لمناهج البحث العلمي في العلوم القانونية

1- ماهية المنهج العلمي في البحوث القانونية

-المفهوم والتمييز والخصائص

- تصنيفات مناهج البحث العلمي

المحور الثاني: أهم المناهج المستخدمة في العلوم القانونية

1-المنهج الوصفي

2- المنهج الاستدلالي

3- المنهج المقارن

4- المنهج التاريخي

المحاضرة الأولى : مدخل لمفهوم البحث العلمي

نتناول فيه التعريف والأنواع والأهداف والخصائص التي تسم البحث العلمي

أولا : تعريف البحث العلمي:

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية, ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم, خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق, ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة, واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

ويتكون من لفظين :

بحث: وفي معناه العام التفتيش والتنقيب عن حقيقة ما، بالرجوع إلى مصادرها وأسبابها وظروفها...

و العلمي: الذي يعني المعرفة العلمية وهي المعرفة المنظمة الدقيقة اليقينية الثابتة ، المتضمنة للحقائق المطابقة للواقع باختلاف مجالاته ، والتي نتبع للوصول اليها طرق منهجية علمية دقيقة ومنظمة, واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

هناك عدة تعريفات للبحث العلمي, تحاول تحديد مفهومه ومعناه, ومن جملتها:

" هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق, الذي يقوم به الباحث, بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة, بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا, على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق, خطوات المنهج العلمي."

ـ" البحث العلمي هو البحث النظامي والمضبوط الخبري التجريبي, في المقولات الافتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية."

ـ " هو فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق, من أجل الحصول على حقائق ذات معنى, وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية."

ـ " هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها, وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق, ونقد عميق, ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك, يسير في ركب الحضارة العالمية, ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا."

ثانيا- أنواع البحوث وأهم أساس لتقسيمها هو بناء على طبيعة البحث العلمي:

أ: البحوث العلمية النظرية الأساسية : وهي تستهدف الوصول إلى المعرفة و تطوير العلوم أما الغرض الأساسي هو التوصل إلى حقائق و نظريات علمية جديدة تساهم في نمو المعرفة العلمية التي لها قيمتها وفائدتها في حل القضايا المعينة.

ب:البحوث العلمية التطبيقية العملية : تستهدف المعرفة من أجل تحقيق وابتكار حل معين و مقبول للقضايا و المشكلات. وتكمن أهمية هذه البحوث في:

-حل المشكلات الميدانية.

- تطوير أساليب العمل و لإنتاجيته في المجالات التطبيقية.

- تهدف إلى التطبيق العملي لنتائج تقدم العلم.

كما أن هناك أسس أخرى لتصنيف البحوث العلمية مثلا على اساس الهدف النهائي إلى (بحوث تنقيبية استكشافية وبحوث تفسيريو نقدية وبحوث كاملة مختلطة) وأيضا على اساس الموضوع العلمي إلى (بحوث قانونية ، بحوث فلسفية ، بحوث اجتماعية ، تاريخية، أمنية،

سياسية ....) وكذا بالنسبة لأساس التدرج العلمي نجد (البحوث الدراسية الفصلية، بحوث المذكرات من الليسانس للماستر للدكتوراه)

ثالثا- وظائف وأهداف البحث العلمي

أ: غاية ووظيفة الاكتشاف والتفسير:

إن الغاية والوظيفة الأولى للعلم, هي اكتشاف القوانين العلمية العامة والشاملة للظواهر والأحداث المتماثلة والمترابطة والمتناسقة, وذلك عن طريق ملاحظة ورصد الأحداث والظواهر المختلفة, وإجراء عمليات التجريب العلمي للوصول إلى قوانين عامة وشاملة تفسر هذه الظواهر والوقائع والأحداث.

ب: غاية ووظيفة التنبؤ

وهي التوقع العلمي والتنبؤ بكيفية عمل وتطور وسير الأحداث والظواهر الطبيعية وغير الطبيعية, المنظمة بالقوانين العلمية المكتشفة, فهكذا يمكن التنبؤ والتوقع العلمي بموعد الخسوف والكسوف, بمستقبل حالة الطقس, وبمستقبل تقلبات الرأي العام سياسيا واجتماعيا إلى غير ذلك من الحالات والأمور التي يمكن التوقع والتنبؤ العلمي بمستقبلها, وذلك لأخذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة والضرورية.

ج: غاية ووظيفة الضبط والتحكم

بعد غاية ووظيفة الاكتشاف ووظيفة التنبؤ, تأتي وظيفة التحكم العلمي في هذه الظواهر والسيطرة عليها, وتوجيهها التوجيه المرغوب فيه, واستغلال النتائج والآثار لخدمة مصلحة الإنسانية.

ووظيفة التحكم, قد يكون نظريا, وذلك عندما يقتصر العلم على بيان وتفسير كيفية الضبط والتوجيه والتكييف للظواهر, وقد يكون عمليا, وذلك حين يتدخل العالم لضبط الأحداث والسيطرة عليها, كأن يتحكم في مسار الأنهار, ومياه البحر, والجاذبية الأرضية, وكذلك يتحكم في

الأمراض, والسلوك الإنساني وضبطه وتوجيهه نحو الخير, والتحكم في الفضاء الخارجي واستغلاله عمليا.

رابعا- خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي جملة من الخصائص والمميزات, نستطيع استخلاصها من التعريفات السابقة, أهمها الخصائص التالية:

1: البحث العلمي بحث موضوعي

يقوم بدراسة الموضوع دون التأثر بالعوامل الذاتية والشخصية ، باستبعاد الأراء المسبقة دون التأكد من صحتها ، حتى لا تؤثر على النتائج المرجوة من البحث العلمي.

2: البحث العلمي بحث منظم ودقيق

أي أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط, حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين, قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك, وليست وليدة مصادفات أو أعمال ارتجالية, وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي, عامل الثقة الكاملة في نتائج البحث.

3: البحث العلمي بحث مختصر وبسيط:

أي أن الباحث يتطرق لموضوعه بشكل مبسط ومنطقي ، حيث ينتقل من الأهم ثم الأقل أهمية ، إلال أن هذه البساطة والاختصار بشترط فيها أن لا تؤثر على دقة النتائج وامكانية التعميم والتكرار.

4: البحث العلمي بحث نظري:

لأنه يستخدم النظرية لإقامة وصياغة الفرض, الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار.

5: البحث العلمي بحث تجريبي:

لأنه يقوم على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض, والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثا علميا. فالبحث العلمي يؤمن ويقترن بالتجارب.

6: البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

لأنه ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة, عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أحدث وأجد.

7: البحث العلمي بحث تفسيري:

لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى النظريات.

8: البحث العلمي بحث عام ومعمم:

لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية, إلا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص, مثل الكشوف الطبية.

هذه بعض خصائص البحث العلمي التي تؤدي معرفتها إلى توسيع آفاق معرفة مفهوم البحث العلمي

9: البحث العلمي قابل للنقد:

من منطلق أن أي عمل إنساني قابل للنقد والتمحيص ، فعلى الباحث أن يكون لديه إدراك بقابلية بحثه للنقد وأن هناك عيون علمية تراقبه وتفحص موضوعه من منظور علمي.

وعليه كان واجبا تقديم لحثه للتقد والتقيمم قبل تقديمه للأخرين.

المحور الأول: مدخل لمناهج البحث العلمي في العلوم القانونية

سوف نقوم بالتطرق إلى تحديد مفهوم مناهج البحث العلمي من خلال التعريف و التمييز ثم التطرق للتصنيفات التقليدية والحديثة لمناهج البحث

أولا: مفهوم مناهج البحث العلمي

لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل, أمَّا منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنقول مثلا: العلوم الطبيعية، ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل.

ومنهج البحث العلمي لم يترسخ ويرتفع إلى مستوى منهج علمي متميز، حتى جاءت الحضارة العربية الإسلامية، فأرست دعائم مناهج راسخة ومحددة في شتى المعارف الإنسانية، وبرزت المناهج العلمية في مئات الكتب والمخطوطات العربية، والتي عرفت أوج نشاطها بداية من منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر.

وجاءت النهضة الأوربية الحديثة لتضيف إلى هذه الثروة الموجودة الشيء الجديد, فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوربا المعاصرة (فرنسيس بيكون) سنة 1620، حيث كتب " قواعد المنهج"، تبعه الفيلسوف الفرنسي (ديكارت) سنة 1637، وركز كلاهما على المنهج الاستدلالي، ثم كتب (جون لوك) كتابه في المناهج سنة 1690، ثم توالت البحوث والكتب في هذا الميدان.

مفهوم المنهج في اللغة:

المناهج جمع منهج, والمنهج (Methode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهجَ الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة.

فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين, وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

المفهوم الاصطلاحي للمنهج العلمي

والمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي الدقيق يقصد به:

"الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود.".

كما يعرف على أنه: " طريقة تفكير يعتمدها الباحث في ترتيب أفكاره حول احدى الظواهر وتحليلها بهدف التوصل إلى معلومات ونتائج حولها"

كما عرف أنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة, إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها, إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها."

أو أنه: "الطريقة الواضحة والأسلوب السلس للوصول إلى الحقيقة القانونية السليمة، الخالية من أي صورة من صور التأثر التي تحيد بها عن الموضوعية الأكاديمية العلمية.".

أو هو: " مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعميلة المعرفة التي سيقبل عليها، من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها."

فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف, يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.

ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط حين تطبيقه لمنهج بحث معين بغية ضمان الوصول لنتائج علمية موضوعية عقلانية وهي:

-الموضوعية والحيادية.

-اتباع طريقة منظمة في التفكير والعمل ، تقوم على الملاحظة العلمية والحقائق الدقيقة ، مع امتلاك الباحث للقدرات الشخصية التي تمكنه من الملاحظة والدراسة والتنبؤ وإيضاح العلاقات والعلل السببية في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات، وإجراء

المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل والتأطير النظري المنسق, في صورة قواعد مبرهن على صحتها, كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث. تنفيذ خطوات البحث بشكل متسلسل ومترابط واحترام قواعد المنهج العلمي المتبع.

ثانيا: خصائص المنهج العلمي

له ثلاث خصائص الموضوعي وخاصية التطور والتنوع وأخيرا خاصية الاجرائية

1- خاصية الموضوعية

وهي ضرورة اتصاف الباحث بأهم صفات الباحث العلمي من موضوعية وعدم التحيز والابتعاد عن الأهواء الشخصية وغيرها، حين تطبيقه للمنهج العلمي.

فالموضوعية هي التي تحقق جوهر البحث العلمي وتطبعه بالنزاهة والحيادية.

2-خاصية التطور والتنوع

مناهج البحث مثلها مثل العلوم الأخرى خاضعة لخصائص العلم في حد ذاته ، فالعلم تراكمي متطور من جيل إلى جيل، فكانت مناهج البحث العلمي هي الأخرى متطورة متنوعة حسب تطور المعارف والتجارب بظهور بتطور تقنيات المناهج الموجود واثرائه، وهذا ما لمسناه من خلال البحث في نشأة مناهج البحث العلمي وانتقالها من التصنيف التقليدي إلى التصنيف الحديث كما سنعرج له في نقطة موالية.

كما أنه بسبب تعدد العلوم ثبت بأن المناهج هي الأخرى يجب أن تعدد وتنوع، فالمنهج الذي يصلح أن يدرس ظاهرة اجتماعية لا يصلح لدراسة ظاهرة فلسفية او طبيعية.

ومن ثم يكون التميز والتنوع هو المبرر لتوظيف منهج مغاير يكون مناسبا للظاهرة المدروسة ومنسجما معها، وعليه اضطر كبار علماء مناهج البحث العلمي الى استخدام واستحداث مناهج بحث علمي أملتها عليهم طبيعة الظواهر المتعددة.

3-خاصية الاجرائية

لا يوصف المنهج بالعلمية الا اذا اعتمد على اجراءات ومراحل تبدأ بالملاحظة وصياغة الفرضيات ثم التحقق من مدى صحتها أو خطئها و أخيرا تحصيل النتيجة .

فالعناصر الاجرائية متمثلة في الملاحظة والفرضيات التحقق وفي الاخير استخلاص النتائج.

ثالثا: التمييز بين علم المناهج ومناهج البحث العلمي

عرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، تعددت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

ونشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوربا, وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي, على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:

فرنسيس بيكون (1561 - 1626): بيّن أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية, وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.

رينيه ديكارت (1596 - 1650): بيّن أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي, فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة

ناتجة عنها, وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال.

ايمانويل كانط (1724 - 1804), فيختـه (1762 - 1814), وليم جيمس (1842 - 1910)... وغيرهم من العلماء والفلاسفة.

إلا أن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " هو الفيلسوف الألماني " كانط " وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

أولا: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيا: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم ـ وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة ، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

ثالثا: تصنيفات مناهج البحث العلمي:

هناك تصنيفات تقليدية وأخرى حديثة.

أ : التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

1- المنهج النظري والمنهج التطبيقي:

حيث يتم في المنهج النظري تجميع الاسس والعناصر التي يتم اتباعها من اجل دراسة ظاهرة ما بشكل شامل والتوصل إلى النتائج المتعلقة بها كالوصف والتتبع التاريخي .

أما المنهج التطبيقي فيتميز بغياب الأسس النظرية التي تتيح للباحث دراسة الظاهرة دراسة شاملة ، بل يسعى للتجربة والتحليل والمقارنة وغيرها من المناهج للوصول الى الحقيقة.

2 - المنهج التحليلي والمنهج التركيبي:

المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع, وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة, أمَّا المنهج التركيبي أو التأليفي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذل بهدف تعميمها ونشرها للآخرين.

ويعاب على هذا التقسيم أنه ناقص, لأنه يتحدث عن الأفكار فقط, ولا يشمل القوانين والظواهر, كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

3- المنهج التلقائي والمنهج العقلي:

المنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة, دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة, أمَّا المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة, من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

وانتقد هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أته يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة، وليس على مناهج البحث العلمي, كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

ب: التصنيفات الحديثة لمناهج البحث:

توجد عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية، من أشهرها حسب الفقهاء الذين قاموا بالتصنيف:

1 **- تقسيم ويتني withney:**

وأنواع مناهج البحث عنده هي:

أ ـ المنهج الوصفي.

ب ـ المنهج التاريخي.

ج ـ المنهج التجريبي.

د ـ البحث الفلسفي.

هـ ـ البحث التنبؤي.

و ـ البحث الاجتماعي.

ن ـ البحث الإبداعي.

2 ـ تقسيم ماركيز Marquis:

أ ـ المنهج الأنثربولوجي.

ب ـ المنهج الفلسفي

ج ـ منهج دراسة الحالة.

د ـ المنهج التاريخي.

هـ ـ منهج الدراسات المسحية.

و ـ المنهج التجريبي.

3 ـ تقسيم جود وسكيتس Good and Scates :

أ ـ المنهج التاريخي.

ب ـ المنهج الوصفي.

د ـ المنهج التجريبي.

هـ منهج دراسة الحالة.

و ـ منهج دراسات النمو والتطور.

المحور الثاني: أهم مناهج البحث العلمي المستخدمة في البحوث القانونية

على أننا سنأخذ في هذا المحور أهم المناهج المستخدمة في البحوث القانونية وهي: المنهج الاستدلالي، والمنهج الوصفي والمنهج المقارن وأخيرا المنهج التاريخي كنماذج فقط

أولا: المنهج الوصفي

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج: يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا, وكذا بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة.

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات وتصنيفها وترتيبها من اجل ان تتم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها بمناهج اخرى للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة مسحية للظاهرة لحسن تحليلها وتفسيرها لاحقا بمناهج اخرى تتكامل معه فهو يقوم بتحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها فقط.

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب النوعية، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو المسوح الاجتماعية.

و يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، ولا يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها، فهذه عملية تكاملية للمنهج مع غيره .

أولا: خطوات المنهج الوصفي:

وله عدة خطوات اهمها:

أ: تحديد الاشكالية الوصفية

تساؤل علمي يحتاج لمعالجة، ذو صياغة مختصرة تحتوي إشكالية بحثية، أو هي " صياغة لمجموعة علاقات قائمة بين أحداث وفاعلين ومكونات اشكالية محددة ". كما عرفها مريس أنجرس على أنها " عرض للهدف من البحث على هيئة تساؤل يتضمن إمكانية التقصي والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة ".

- مواصفات الإشكالية:

قابلة للتطبيق، لها أهمية علمية، القدرة على الصياغة صياغة مبتكرة وإبداعية، الجدة، وضع حدودها وحذف جميع جوانبها (الاتساع والضيق).

ب: اختيار عينة الدراسة

وهي ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية, بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[1].وهي من تتحكم في ان تكون الدراسة دراسة حالة أو مسحية .

والعينة نوعان : بسيطة وطبقية حسب مجتمع الدراسة اذا ماكان متجانس او غير متجانس ، وهل يمكن حصره في زمن البحث ام لا يمكن ذلك.

ج: جمع البيانات والمعلومات بالمنهج الوصفي

[1]) د عبد المجيد لطفي, علم الاجتماع, الطبعة السابعة, القاهرة, دار المعارف, 1976, ص 353.

وهناك مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز البحث.

وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة, فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة, هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله, كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي. ومن أهم أدوات البحث:

1- الملاحظة باختلاف أنواعها: الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات الأولية حول الظاهرة ، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة.

وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية والنفسية وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية. بغية جمع المظاهر الخارجية للسلوك قصد ربطه مع المحيط والظروف وايجاد العلاقات والقوانين.

وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستبيان ، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:

أ - الملاحظة البسيطة: وهي الملاحظة غير الموجهة للظواهر الطبيعية، حيث تحدث تلقائيا، وبدون أن تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، ودون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها، وهناك من يسميها الملاحظة الاستكشافية للإشكالية.

ب - الملاحظة المنظمة: وهي الملاحظة الموجهة، لحل الاشكالية المحددة مسبقا، والتي تخضع إلى أساليب الضبط العلمي، فهي تقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية.

وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها في تسهيل عملية تصنيف العديد من النشاطات الإنسانية، وجمع تعريفاتها وخصائصها .

2 - المقابلة: وتعتبر من الوسائل الشائعة الاستعمال في البحوث الميدانية, لأنها تحقق أكثر من غرض في نفس الباحث, فبالإضافة إلى كونها الأسلوب الرئيس الذي يختاره الباحث إذا كان الأفراد المبحوثين ليس لديهم إلمام بالقراءة أو الكتابة, أو أنهم يحتاجون إلى تفسير وتوضيح الأسئلة, أو أن الباحث يحتاج لمعرفة ردود الفعل النفسية على وجوه أفراد الفئة المبحوثة.

والمقابلة أنواع: فهناك المقابلة الفردية, والمقابلة الجماعية, المقابلة بين رئيس ومرؤوس, بين مسئول في التنظيم وطالب للوظيفة...

3 - الاستبيان: ويسمى أيضا بالاستقصاء, وهو إحدى الوسائل الشائعة الاستعمال للحصول على المعلومات, وحقائق تتعلق بآراء واتجاهات الجمهور حول موضوع معين أو موقف معين. ويتكون الاستبيان من جدول من الأسئلة توزع على فئة من المجتمع (عينة), بواسطة البريد أو باليد أو قد تنشر في الصحف أو التليفزيون أو الإنترنت, حيث يطلب منهم الإجابة عليها وإعادتها إلى الباحث.

ولكن الاستبيان العلمي يجب ان يكون من قبل اشخاص معرفي الهوية على وجه التحديد وليس من قبل مجهول ، حسب ما تفرضه قواعد المنهجية وضرورة اعلامه بالبحث ونوعه ومصدره قبل البدء في عملية ملأ الاستبيان، والا عد استطلاعا فقط.

والهدف منه هو الحصول على بيانات واقعية وليس مجرد انطباعات وآراء هامشية.

تصنيف وترتيب المعلومات والحقائق الموصوفة:

ويجب احترام قواعد تسجيل المعلومات:

1 ـ حتمية الدقة والتعمق في فهم مكونات الظاهرة, والحرص واليقظة في التقاط وتسجيل الأفكار والمعلومات.

2 ـ انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بظاهرة البحث, ويترك ما يعد حشوا .

3 ـ يجب احترام منطق تصنيف وترتيب المعلومات أو الأفكار المتوصل لها حين جمع وتخزين المعلومات.

4 ـ احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار.

ومنه الوصول الى أهداف البحث العلمي الوصفي:

إن الهدف الأساس والجوهري من عملية البحث هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه, وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

وهنا يتم الاعلام عن التعريفات المتوصل اليها باستخدام المنهج الوصفي للظاهرة من الناحية الخارجية والداخلية من اجل ان تشكل قاعدة بيانات للظاهرة في انتظار دراستها والوصول الى علاقات ونتائج أو قوانين باستخدام المناهج الاخرى انطباقا لنظرية تكامل المناهج .

ثالثا: أنواع البحوث الوصفية

أ ـ **دراسة الحالة:** تعتبر أحد أساليب البحث والتصنيف الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة، وقد تكون الحالة المدروسة: شخصا، جماعة، مؤسسة، مدينة. فعالم النفس الاجرامي مثلا : يستخدم الفرد كحالة للدراسة في التحليل النفسي، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة كنموذج، فقد ندرسها من الناحية البشرية أو المالية أو الإنتاجية، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث، من خلال وصف ما يمر به في مختلف الظروف والأزمنة.

فالعينة هي المحددة لمجتمع الدراسة.

ب – الدراسات المسحية: ساهم هذا النوع من البحوث في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية، بما قدمه من تقنيات و أدوات لجمع البيانات عن ظاهرة يمكن حصرها ودراستها دراسة شاملة، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة في وضع الأسس والقواعد المنهجية للبحث العلمي، والتعبير عن الظواهر والموضوعات الاجتماعية تعبيرا كميا كليا، باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية من خلال وصف الحالة الاجتماعية للظاهرة المدروسة عن طريق المقابلة والملاحظة وغالبا الاستبيان ـ

وتستخدم الدراسة المسحية أساسا حين يمكن حصر العينة التي يمكن دراستها بكل جزئياتها ، وتقديم تعريف بها، وغالبا ما تكون نتائج هدة الدراسة أقرب للحقيقة ومؤكدة مقارنتا بمنهج دراسة الحالة الواحدة والمعمم في حال كان مجتمع العينة غير متجانس.

والاحصاء الوطني هو منهج وصفي للظروف المعيشية للساكنة الجزائريين قامت به مراكز الاحصاء للدولة الجزائرية ، إلا انه مكلف ماديا وبشريا مما يجعله منهج مؤسسة في حال البحوث المسحية الا اذا كانت العينة بالأصل محدودة يسهل على الباحث حصرها.

تطبيقات المنهج الوصفي في القانون: كل التعريفات المقدمة من الفقهاء وبعض الميادين في القانون اللازمة من قبل المشرع هي من جمع وحصر وتصنيف للمنهج الوصفي .

مثال المحاولات الفقهية لتعريف الحق، الديمقراطية، الضبط، الدولة، القانون، العرف... وغيرها كثير ولازم للتفرقة بين المصطلحات ومنه الظواهر القانونية.

والمنهج الوصفي بقدم التعريفات حيث يبدأ المنهج الاستدلالي كما سوف نرى.

ثانينا: المنهج الاستدلالي

أ : تعريف المنهج الاستدلالي

ويعرف بأنه: " هو تقرير الدليل لإثبات المدلول" بمعنى التسليم قبلا بصحة وصدق البرهان من أجل إثبات المبرهن عليه، والانتقال من الدليل إلى المدلول.

ويعرف الاستدلال بأنه: " هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب." ، وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة, دون استعمال التجربة, عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة.

ب: مبادئ الاستدلال

يرتكز النظام الاستدلالي على المبادئ والنظريات، وذلك أن النظام الاستدلالي تفكير متسلسل يبدأ من قضايا ومبادئ ليستنتج منها مبادئ وقضايا أخرى تشكل نتائج العملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى... وهكذا إلى النهاية.

والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى " النظريات " ولذا كان الاستدلال في صورة نظام متكون من ميكانيزم: المبادئ والنظريات.

فمبادئ الاستدلال هي مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلالي معين.

وقد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات ـ المصادرات ـ التعريفات.

أ ـ **البديهيات**:

وهي عبارة عن قضايا أولية صادقة بذاتها يجزم فيها العقل دون أن يحتاج إلى برهان، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان. وتتميز بثلاثة خصائص:

ـ أنها بينة نفسية: حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.

ـ أنها أولية منطقية: أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.

ـ أنها قاعدة صورية عامة: أو قضية مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقول على السواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

ب ـ **المصادرات**:

المصادرات هي قضايا يراد التصديق بها، يسلم بها العقل لعدم عثوره على غيرها وتتميز بإمكانية نفيها دون الوقوع في تنافض، فهي أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما بالرغم من عدم بيانها بوضوح

للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض.

وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة وغير المتناقضة.

وتوجد المصادرات في الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: أن الإنسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع، والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل إنسان يطلب السعادة.

ومن اشهر المصادرات الرياضية قولنا انه لا يمكن ان يمر بنقطتين الا مستقيم واحد.

ج ـ **التعريفات:**

التعريفات هي قضايا وتصورات جزئية وخاصة بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده، وعنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما:

المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أي تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا نهائيا وكليا، لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره.

وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا، كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية، حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرج في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، حيث تضيف إليه التجارب الميدانية عناصر وخواص جديدة ومتحركة ومتغيرة.

وقال الجرجراني:" التعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"

هذه مبادئ الاستدلال الثلاثة، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على الخصوص، أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة في ما

بينها، ومتعاونة ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

ج: أدوات الاستدلال:

1 - القياس:

وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها, أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها. فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر, عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة, لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة, فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.

2 - التجريب العقلي:

التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي, والتجريب العقلي هو في معناه الواسع والعام: قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج, وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا, كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء, وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية, ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا, لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة, لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

3 - التركيب:

التركيب هو عملية عقلية عكسية, تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة, إلى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة.

د: أنواع الإستدلال :ينقسم الإستدلال إلى أنواع مختلفة و ذلك طبقا لمعايير مختلفة من بينها تقسيم الإستدلال حسب معيار و إتجاه النتيجة المنطقية أي حسب طابع الروابط بين المعارف على درجات مختلفة من التشارك المجسد و المستغرق أي الوجود في المقدمات والنتائج و حسب هذا المعيار ينقسم الإستدلال إلى:

الأول: منهج الإستدلال الإستنباطي :يعتبر هذا المنهج أحد أساليب الإستدلال و الإستنباط يشير إلى أي إستنتاج أو إستدلال بوجه عام ، أمّا بالمعنى الإصطلاحي فهو عبارة عن دليل يتخد فيه التفكير طريقه من العام إلى الخاص من المبدأ العام إلى التطبيقات الجزئية

حيث أن المنهج الإستنباطي يبدأ البحث بالإعتماد على كلية عقلية عامة وهي ما تسمى بالمقدمات وقد تكون فكرة مبرهن عليها أو بديهية أو غيرهما ثم نستنبط منها النتائج الجزئية الخاصة وذلك وفق المنطق الشكلي.

أماالنتائج هي عبارة عن أفكار تنبثق منطقيا من ما يسبقها معنى ذلك أنّ نتائج الإستنباط مستنبطة من المقدمات أي لها طابعا مخفيا وينبغي إستخلاصها من المقدمات بطريقة التحليل المنطقي.

وأهم طريقة يستخدمها المنطق الشكلي في الإستنباط ما يسمى بالقياس وهي الصورة النموذجية للدليل الإستنباطي (الإستنباط يعني القياس) والقياس كقاعدة يتألف من ثلاثة أجزاء مقدمتان كبرى و صغرى و نتيجة

مثال

1 -كل إنسان فاني

1- محمد إنسان

3- محمد فاني

الثاني: منهج الاستدلال الإستقرائي :يعتبر الإستقراء أحد طرق الإستدلال والإستقراء لغة هو الإتباع ويشير إلى الوجه الآخر من الإستدلال بوجه عام ، أمّا المعنى الإصطلاحي فهو عبارة عن دليل منطقي فيه الفكر يقوم من الخاص إلى العام و من الفرد إلى الكل .

وللإستقراء مكانا هاما في الحصول على معارف جديدة على شكل الفهم للتجربة البشرية بطريقة إستخلاص القواعد العامة من القواعد الجزئية .

حيث أن المعرفة الصحيحة في أي ميدان من ميادين العلم والممارسة تبدأ من المعرفة التجريبية للخواص ، أي تحليل الكيفيات اللازمة للظواهر التي يركز الباحث العلمي عليه إنتباهه أثناء عملية المعرفة ويشاهد ما يتكرر من خواص في ظروف وشروط متشابهة. الأمر الذي يساعد الباحث على التوصل إلى فكرة مفادها أنّ التكرار ليس صفة فردية بل صفة عامة ملازمة لجميع الظواهر التي هي من صنف واحد ممّا يساعد على إثبات الحكم للكل والأساس يكمن في الإنتقال المنطقي من المقدمات إلى النتائج حيث نجد الروابط السببية والخواص الضرورية للظواهر من خلال عموميتها و تكرارها مع تأكيدها بالتجربة .

فالوظيفة الرئيسية للإستقراء هي التعميم أي الحصول على أحكام عامة والتعميمات من حيث مضمونها تنطوي على طابع متنوع أي ممكن أن تكون التعميمات بسيطة مأخودة من الممارسة العلمية أو أن تكون تجريبية في علم من العلوم كما يمكن أن تكون أحكام منطقية عامة.

- **أسس الإستقراء** :يقصد بالأسس المستلزمات التي من دونها لا يمكن الحديث عن الإستقراء و الإستقراء يقوم على ثلاثة أسس رئيسية هي :

الملاحظة ، والتجربة و وصنع الفروض و رابعا البرهان عليها بإستخلاص قوانين عامة والإستقراء بإعتباره إنتقال الفكر من الجزء إلى العام يجب أن يعتمد على الملاحظات .

- **أنواع الإستقراء** :ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

النوع الاول: الإستقراء التام:

إستقراء يقيني يعطي نتيجة صحيحة تماما لأنه يقوم على إستقراء كل جزئيات موضوع البحث وفحص كل عناصره وإستنتاج قضية عامة على ضوء ذلك ، ولكن يعاب على هذا النوع من الإستقراء بشكل اساسي أنه محدود ذلك لأنه لا ينطبق إلاّ على ظواهر من صنف واحد يمكن ملاحظة كل أفرادها أو عناصرها و مثال هذا النوع من الظواهر هي غالبا ظواهر بسيطة.

مثال: هذا مثلث متساوي الأضلاع، هذا مختلف الأضلاع وهذا مثلث متساوي الساقين .

إستنتاج :كل مثلث لابد أن يكون إمّا متساوي الاضلاع أو مختلف أو متساوي الساقين.

هذا النوع من الإستقراء هو إستقراء بسيط يستخدم في الحياة اليومية و هو يقين وأكيد لأنه قائم على معرفة خواص جميع الظاهرة ولكن الظواهر في الطبيعة والمجتمع ليست جميعا بهذه البساطة و لهذا يلجؤون إلى نوع آخر من الإستقراء و هوالإستقراء الناقص.

النوع الثاني: الإستقراء الناقص:

إستقراء غير يقيني أي يعطي النتيجة ليست بالضرورة صحيحة مطلقة الصحة، لأنه يقوم على إستقراء بعض جزئيات موضوع البحث وتدقيق بعض عناصر الظاهرة و ليس كلّها.

ولكن الانتقال المنطقي من الاستقراء الناقص في بعض عناصر صنف معين من الظواهر إلى جميع عناصر هذا الصنف لا يعتبر إعتباطيا أي من دون أساس وإنما هو مبرر ومؤسس على أسس تجريبية ثابتة تؤكدها الممارسة في عديد السنين وتعكس رابطة شمولية أي قانون، ومع ذلك ينتقد هذا النوع من الإستقراء لأنّ النتيجة المستخلصة منه ضعيفة وإحتمالية وغير موثوق فيها تماما وتبقى بمثابة فرضية تحتاج إلى البرهنة.

وإحتمالية التعميم في إستنتاجات الإستقراء الناقص هي نتيجة لنقص التجربة الأمر الذي يتطلب إستكمال التجربة للوصول إلى نتائج يقينية مؤكدة ولكن إستكمال التجربة ليس دائما أمرا سهلا .

مثال :الإنسان يحرك فكه الأسفل عند الأكل

الأسد نفس الشيء .....

القط .....

=كل حيوان يحرك فكه عند الأكل .

يعتبر هذا الإستقراء ناقصا لأنه لم يجر فحص على كل الحيوانات وهذا لا ينفي أنه ليس له قيمة علمية بل بالعكس في ذلك أنه مرحلة هامة من مراحل البحث العلمي يساعد على وضع الفرضية وإستكمال البحث.

وفي الأخير أهم تقييم لمنهجي الاستدلال (الاستنباط والاستقراء) أنه:

- نتيجة الإستنباط صادقة صدقا مطلقا من الناحية الشكلية أمّا نتيجة الإستقراء ولا سيما الإستقراء الناقص فهي دائما إحتمالية وذلك من حيث مطابقتها للواقع و لا يكون لها اليقين المطلق إلاّ في الحالات الإستقرائية

البسيطة وسبب إحتماليتها أننا نصل في النتيجة الإستقرائية إلى قانون عام يخص ظاهرة معينة مع أننا لم نستقرأ إلا مجموعة محددة من أصناف الظاهرة و لهذا يعتبر الحكم إحتمالي يمكن ان نؤكده مستقبلا أو ننفيه.

- يركز الإستنتاج في الإستنباطات على النتيجة بأن تكون غير متناقضة مع المقدمة أو بعبارة أخرى أن النتيجة دائما موجودة أو متضمنة في المقدمات إمّا أن تكون أصغر من مقدمتها أو مساوية لها، أمّا في الدليل الإستقرائي فلا يكفي لتبريره قانون عدم التناقض ولهذا قد تعترضه ثغرة في تكوينه المنطقي.

- تحتوي النتيجة الإستقرائية دائما معرفة جديدة تختلف عما هو مقدم في المقدمات بينما في الإستنباط لا تجد معرفة جديدة في النتيجة لأنّ نتيجته هي دائما في المقدمات وكل ما في الأمر ننشرها وتبسيطها أو تضمينها في الجزئيات.

ه: تطبيق المنهج الاستدلالي في البحوث القانونية

لا ينفك التشريع أو التقنين عن الارتباط بالمنهج الاستدلالي، بل يرتبط به ارتباطا وثيقا، حيث ينطلق من قاعدة قانونية عامة ليصل الى قواعد قانونية أخرى بطرق القياس، ومثاله :

منع وحظر فعل معين (وهذا هو الفرع) ، قياسا على فعل آخر منصوص عليه (وهذا هو الأصل) لاقترانهما واشتراكهما في نفس العلة.

وذلك كمنع تعاطي المخدرات من مقدمة كبرى تتمثل في منع كل ما يفقد العقل ويمنع الادراك، فتنضوي تحته بذلك كل ما يصدق عليه مدلول المخدر قياسا.

ولكن تعرض هذا المنهج في العلوم الانسانية عامة والقانونية خاصة للنقد لأنه منهج يصعب البرهنة على صحة مبادئه وكذا صعوبة اعماله.

ثالثا- المنهج المقارن

تبدأ معرفة أي موضوع بتميزه عن الموضوعات الأخرى وبتجديد أوجه الشبه والإختلاف بينه وبين الموضوعات الأخرى والتي هي من طراز واحد ويمكن القول بأنّ عملية المعرفة في جانب مهم من جوانبها هي عملية يقع فيها التشابه والإختلاف في وحدة وثيقة.

ولذلك يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج.

وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات " دافي " و" موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

تعريف المنهج المقارن :

تعني كلمة المقارنة لغويّا المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والإختلاف فيما بينها .

أمّا إصطلاح المنهج المقارن : فيقصد به المقارنة بين ظاهرتين او اكثر لتحديد اوجه الشبه والاختلاف بينهم مع الاخذ في الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي لهذه الظواهر ، بهدف الحصول على معلومات وبيانات قابلة للمقارنة والتحليل من اجل التعرف على الاسباب التي ادت الى حدوث ظاهرة معينة.

أنواع المقارنة في المنهج المقارن :تنقسم المقارنة إلى عدة انواع:

1- المقارنة المشتركة: (الاختلاف والاتفاق): وهي مقارنة الظاهرتين من كل النواحي اوجه الشبه والاختلاف وهذا هو

الاصل العام ، وبكن هي طريقة صعبة وليست سهلة لتحصر نقاط الاتفاق والاختلاف لظاهرتين على وجه مطلق.

كما توجد طرق اخرى ، كطرقة المتغير النسبي(السبب والمسبب)، وطريقة العوامل المتبقية(حين تحصر إلى ابعد حد التشابه والاختلاف وتحدد النواقص) وهناك طرق كحل منطقي امام هذه الصعوبة كما سنورد

2- مقارنة إعتياديّة(طريقة الاختلاف) :وهي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الإختلاف ، و غالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين .أمّا الإختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين أو ظروف تواجدهما، مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازيّة بعضها بالبعض الآخر. التشابه في الفكر والاسس كبير وواضح ولكن الاختلاف في طريقة التطبيق ضئيل . فنبحث عن الاختلاف اكثر لان الشبه واضح اكثر.

3 - مقارنة مغايرة(طريقة الاتفاق) :وهي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أقل من أوجه الاختلاف ، فغالبا ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين للبحث عن أوجه التشابه الضئيلة مثال :

مقارنة النظام السياسي **الامريكي** بالنظام السياسي **الروسي** مثل هذه المقارنة تعتبر مقارنة مغايرة وأنّ التشابه بينهما ضئيل من حيث المنطلق ومتشابهين من حيث النتيجة وهما القوى العظمى، فنبحث عن نقاط التشابه لان الاختلاف واضح اكثر.

فالمقارنة المغايرة تستلزم أن تلاحظ وأن تفتش عن الشيء المختلف جوهريا بين الموضوعات المقارنة .

قواعد وشروط المقارنة :إنّ الحصول على إستنتاجات صحيحة بإستخدام منهج المقارنة يشترط الإلتزام بعدد من الضوابط و القواعد أهمها :

1- لا يجوز مطلقا مقارنة ما لا يقارن مثلا :مقارنة القانون مع الحجر .

إنّ خرق هذه القاعدة للمقارنة في البحث العلمي يؤدي إلى نتائج مفرغة غير قيمة و بالتالي خاطئة .

2- أن تقارن يعني أن تلاحظ أو تجد شيئا مشتركا بين الظواهر والموضوعات المقارنة ، مما يعني أنّ المنهج المقارن يستلزم ايجاد الشيء المشترك بين الموضوعات المقارنة وهذا الشيء ممكن أن يكون علامة أو خاصية أو رابطة ما .

3- أن تقارن يعني أن تقارن و تميز الموضوعات بتلك العلائم التي تنطوي على مغزى جوهري هام مثلا عن مقارنة القوانين يجب التركيز على جوهرها أولا ثمّ أشكالها ثانيا .

4- أن تقارن يعني أن تعتمد دائما المبدأ التاريخي فلا يجوز مثلا مقارنة دولة الجزائر المعاصرة مع دولة الفراعنة على الرغم من أنهما معا يشكلان ظاهرة واحدة و هي ظاهرة الدولة .

5- أن تقارن ينبغي أن تحدد غرض المقارنة أي ما الذي تستهدفه من المقارنة و إلى ماذا تريد أن تصل **مثال** :تقارن نظرية معينة للتفاضل أو لغرض تفضيل نظام على آخر أو لغرض توحيد القانون على نطاق إقليمي مثلا .

6- أن تقارن ينبغي أن تستخدم مصطلحات الموضوع بطريقة سلمية وتوظيفها بشكل صحيح. كما يجب أن تكون معلوماتنا حول موضوعات المقارنة واسعة وعميقة .مثال :لايستطيع الباحث أن يقارن بين النظام القانون أنجلوسكسوني و نظام القانون الجرماني الإيطالي

دون أن يكون قد درس دراسة شاملة وإطلع بصورة عميقة وهكذا بالنسبة للنظم والموضوعات الأخرى .

- خطوات المنهج المقارن

1- **تحديد موضوع المقارنة- الاشكالية-:** وأهم شيء ان يكون الموضوع قابلا للمقارنة وغير اصم متكون من عينتين على الاقل متكافئتين ومتشابهتين في ناحية ما تمثلان مجتمع البحث ، وأن يرجى من وراء المقارنة قيمة معرفية واضافة علمية جوهرية .

وهناك مقارنة لعينة زمنية: وهنا نختار ظاهرة تتوفر فيها وحدة المكان واختلاف الزمان كمقارنة الدساتير الجزائرية المتعاقبة.

وهناك مقارنة لعينة مكانية: وهنا نختار ظاهرة تتوفر فيها وحدة الزمان واختلاف المكان كمقارنة الدستور الفرنسي والجزائري الساريين المفعول في زمن الدراسة.

2- **وضع الفرضيات ومتغيرات المقارنة:** وهي البحث عن اوجه الشبه واوجه الاختلاف لاستخذام ادوات البحث المناسبة مثل الاستبيان المقابلة الملاحظة ...الخ

3- **تفسير بيانات المقارنة**: تقييم الظواهر المقارنة من خلال تقييم اوجه الشبه والاختلاق للتحقق من صحة الفرضيات من عدمها والكشف عن العلاقات بين الظواهر الخاضعة للمقارنة واسباب حذوثها.

4- **الحصول على النتائج**: عقب انتهاء الباحث من المقارنة يصبح الباحث على بينة بصحة او نفي الفرضيات المدروسة ومنه يثمين الجيد ويقترح الحلول ذات الصلة بالموضوع .كالوصول إلى نظام متكامل وتصور مثالي للظاهرة المدروسة.

فأهداف المنهج المقارن هي بالنتيجة ثلاث:

1- المساعدة على فهم المؤلفات الدراسية
2- معرفة الايجابيات والسلبيات
3- استنتاج الروابط والعلاقات

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900.

وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها من اجل تطوير القوانين .

وكعلم قائم بذاته، أصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، يرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية، التي كانت موضوع بحوث علمية على مستوى معاهد الحقوق او المعاهد الاستراتيجية المتخصصة بذلك ، فهي متطلع كل مشرع وكل قاضي وحقوقي بصفة خاصة ورجل قانون بصفة عامة.

ولذلك وجب التشجيع ونشر البحوث المقارنة القانونية على نطاق واسع قصد الاطلاع والاستفادة منها وتوصياتها لتطوير القوانين الوضعية حين البحث عن الحلول للثغرات القانونية الملحة.

رابعا: المنهج التاريخي

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء.

ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها.

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ ، والمنهج التاريخي، أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

مفهومـه:

عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة، منها التعريف العام الذي يقرر صاحبه أنه: " الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل."

ومنها التعريف التالي الذي يتميز بنوع من الدقة: " هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية.".

ومن التعريفات التي تتميز بالدقة أيضا أنه: " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها."

ويمكننا القول أن المنهج التاريخي أو الاسترادادي هو منهج بحث علمي, يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.

خطوات المنهج التاريخي:

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة, في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه, وهي:

1 - تحديد الاشكالية العلمية التاريخية:

أي تحديد الاشكالية أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية

البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكّون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات.

وتعتبر عملية تحديد الاشكالية تحديدا واضحا ودقيقا، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي، في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. لذا يشترط في عملية تحديد الاشكالية الشروط التالية:

- يجب أن تكون الاشكالية معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.
- يجب أن تصاغ الاشكالية صياغة جيدة وواضحة وكاملة جامعة مانعة.
- يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي .

2 - جمع وحصر الوثائق التاريخية:

بعد عملية تحديد الاشكالية ، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالإشكالية، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار التسجيلات المتصلة بعناصر الاشكالية ، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

ونظرا لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم " منهج الوثائق"، فالوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي.

والوثيقة في اللغة الأداة والبينة المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات. وهي مأخوذة من وثق يثق ثقة أي ائتمنه، الشيء الوثيق الشيء المحكم.

أما في الاصطلاح فهي: "جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء."

والوثائق أوسع من النص المكتوب، حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية، أصيلة وأولية، أو ثانوية وتكميلية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير

مادية، والتي تتضمن تسجيلا لحوادث ووقائع تاريخية، أو لبعض أجزائها وعناصرها، يعتمد عليها في البحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث.

3 - نقد الوثائق التاريخية:

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية، تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق، تحليلا علميا دقيقا، عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق.

وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل هذه بعملية النقد، وتتطلب صفات خاصة في الباحث، مثل: الحس التاريخي القوي، الذكاء اللماح، الإدراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل اللغة وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، ومعرفة اللغات القديمة والحديثة، لذلك هو صعب التحكم من قبل الباحث فيكاد يكون منهج مؤسسة تتوفر على عدة باحثين ومختصين بكل الحقيقة التاريخية المراد التحقق من صحتها، وهو ما يكلف موارد بشرية ومالية كبيرة ليست في متناول الباحث الفرد ، فكل التحقيقات التاريخية هي من صنع مؤسسات خاصة وعامة بتظافر جهود فرق بحث وتقصي .

قصد الوصول الى نقد للوثائق التاريخية والتحقق من صدقها وصحتها ، ومنه

قد يكون نقدا خارجيا وقد يكون نقدا داخليا.

أولا- النقد الخارجي للوثائق التاريخية:

وهذا من نواحي عدة اوجدت في ظروفها الوثيقة أي الظروف المحيطة بها كالجغرافيا ، السياسة، الاقتصاد، الثقافة..... وكل الظروف المحيطة بالوثيقة ساعة وجودها وحتى قبلها وبعدها

ثانيا ـ النقد الداخلي للوثائق التاريخية: وتتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية, وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي, وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته, وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي.

ويمكن القيام بعملية النقد الداخلي بواسطة طرح الأسئلة التالية:

ـ هل المؤلف صاحب الوثيقة حجة في الميدان؟

ـ هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟

ـ هل حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه وقدراته العقلية، تمكنه من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟

ـ هل ما كتبه المؤلف كان بناء على ملاحظته المباشرة, أم نقلا عن شهادات آخرين, أو اقتباسا من مصادر أخرى؟

ـ هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية التأليف، في ملاحظته وتقريره للحوادث التاريخية؟

وما إلى ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تضبط الأمر.

. كما يجب نقد اللغة والمصطلحات والافكار ونوع الخط وحتى الحبر ونوع الورق ... من كل الجوانب؟ يستهدف هذا النقد التعرف على هوية وأصالة الوثيقة، والتأكد من مدى صحتها، وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيرات، وإعادتها إلى حالتها الأولى.

ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق طرح الأسئلة التالية:

ـ هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها من أعمال المؤلف الأخرى, ومع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟

ـ هل هناك تغيرات في الخطوط؟

-هل هذا المخطوط أصلي، أم هو نسخة منقولة عن الأصل؟

- هل يظهر المؤلف جهلا ببعض الأشياء التي كان من المفروض ان يعرفها؟

وهنا نورد بعض قواعد التحليل والنقد:

وضع Van Dalen بعض القواعد والمبادئ التي تساعد على عملية النقد وتحليل الوثائق التاريخية منها :

1 - لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة.

2 - لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة، لأنه لم يذكرها، ولا يعتبر عدم ذكر الأحداث في الوثائق دليل على عدم وقوعها.

3 - لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقة.

4 - لا تكتف بمصدر واحد فقط ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

5 - إن الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر، تدل على نقلها على بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

6 - الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة، تعتبر مقبولة.

7 - يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

8 - اعترف بنسبية الوثيقة التاريخية، فقد تكون دليلا قويا وكافيا في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى.

4 - عملية التركيب والتفسير:

أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية, فبعد القيام بعمليتي الجمع والنقد, يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية, المبعثرة والمتفرقة.

فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي, وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية ، أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع، هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية.

وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

1 - تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

2 - تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

3 - ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكل مرتب منظم، وتتم عملية ملء الفراغات هذه عن طريق المحاكمة, التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية، عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، وقد تكون المحاكمة ايجابية، بواسطة استنتاج حقيقة أو حقائق تاريخية لم تشر إليها الوثائق، من حقيقة تاريخية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

4 - ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة.

فعملية التركيب والبناء لا تتحقق بمجرد جمع المعلومات والحقائق من الوثائق، بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب

الحوادث، وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية.

تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية:

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل.

فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة, وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، لتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة.

كما أمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، والجزائري...

كما أن المنهج التاريخي هو منهج قاضي التحقيق حين التحقق من هوية الجاني وظروف الجناية وبعض الجنح بكل الوسائل المادية والبشرية الموضوعة تحت تصرفه لإقامة الدليل بالاتهام او البراءة للمتهم.

بالتوفيق .